# المذهب الظاهري ونشأته وتطوره بالمغرب والأندلس حتى نهاية الموحدين

د.عبد الباقي السيد عبد الهادي(*)

## نشأة المذهب الظاهري وتطوره

نشأ المذهب الظاهري في بغداد علي يد داود بن علي الأصفهاني أول من نادي به ودعا إليه من أهل السنة. ويرجع ظهور المذهب إلي عدة أسباب منها:

**أولاً**: الإسراف في استخدام القياس والالتزام به والذي أدى إلي اتساع الشقاق من الفروع والسنن إلي الأصول، فقد اختلف أصحاب الرأي في التوحيد وصفات الله تعالي وقدرته وفي نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار وعذاب القبر وفي اللوح المحفوظ.. وغير ذلك من الأمور التي لا يعلمها إلا الله[1]

**ثانياً**: تأثر داود بالإمام الشافعي (ت 204 هـ/ 819م) في الأخذ بالنصوص وتعزيزها، مع كثرة رواية السنة في عصره؛ مما جعله يتجه للنصوص وحدها، وذلك لأن الشافعي كان يفسر الشريعة بالنصوص مع الحمل عليها بالقياس الجلي فقط[2].

**ثالثاً**: ازدهار الحركة الباطنية التي تدعو إلي ضرورة وجود إمام مستتر يعلم الناس ما ليس في وسعهم أن يتعلموه من ظاهر الآيات والأحاديث[3].

وفي عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن ( 238- 273 هـ/852 . 886م) عرفت الأندلس المذهب الظاهري علي يد عبد الله بن قاسم بن هلال الذي رحل إلي المشرق والتقي بداود بن علي، وأدخل كتبه كلها الأندلس[4]، وفي عهد عبد الرحمن الناصر ( 300-350هـ / 912-961م) صار لهذا المذهب أتباعه بفضل جهود منذر بن سعيد البلوطي قاضي القضاة الذي كان يؤثره ويجمع كتبه ويحتج له ويأخذ نفسه وذويه به[5]، ويبدو أن جهد منذر كان مقدمة لازدهار المذهب[6]، وقد ظل أمر الظاهرية فردياً حتى نجح ابن حزم (ت 456هـ / 1063م) في إحياء المذهب علي أصول المذهب، ونشر المذهب بين أصحابه، فتابعه علي ذلك جماعة اعتنقوا المذهب ودافعوا عنه(7)، وبذلك تحول أمر الظاهرية من المرحلة الفردية إلي المرحلة الجماعية، والتي كانت مقدمة لما تم في عهد الموحدين من اتخاذ

(*) مدرس تاريخ إسلامي.

دولتهم المذهب الظاهري مذهباً رسمياً لها، وإن كان أمر المذهب متفاوتاً ما بين إقدام وإحجام في عهد حكامها.

أما عن دخول المذهب الظاهري للمغرب فلم تمدنا المصادر التي بين أيدينا بمعلومات عن تاريخ دخوله ولا علي يد مَن مِن الفقهاء ولا في عهد مَن مِن الولاة والحكام، ولكن يمكننا أن نتوقع أن عبد الله بن قاسم الذي نشر المذهب في الأندلس كان له دور أيضاً في نشره بالمغرب أو علي الأقل ترك أثراً بين المغاربة المالكيين للحديث عن المذهب الظاهري وأصوله، وذلك أثناء رحلته من المشرق إلي الأندلس والتي حتما كانت تمر علي المغرب.

ويعني القول بالظاهر . الذي استخدمه داود والظاهرية بعده . عدم صرف معني النص في القرآن والسنة من معناه الواضح بذاته الذي يستنبطه العقل بحكم منطوق اللغة، إلي غيره من التأويل ما دام ليس هناك نص آخر أو إجماع يصرفه عن معناه الظاهري [8].

**ويمكن أن نفسر تواجد الظاهرية بالمغرب والأندلس في عدة أسباب منها:**

**أولاً**: الثورة علي المدرسة المالكية التي جمدت النصوص، وارتضت التقليد، وعارضت كل محاولة للاجتهاد والتجديد، حتى لقي أتباعها انتقاداً حاداً من أكابر المالكية المجتهدين وهو ابن عبد البر (ت463هـ/1070م)، لتقصيرهم عن علم الأصول، وعدم قدرتهم علي الترجيح بين الآراء المتعددة في المذهب، واتهامهم من خالف قول فقهائهم الأول بمخالفة القرآن والسنة، وإجازتهم العمل بالروايات المتضادة في الحلال والحرام [9].

**ثانياً**: التفاف الناس حول كل حركة جديدة من شأنها التغيير. خاصة إذا قوبل أتباعها بالمعارضة والاضطهاد.

**ثالثاً**: الجهود التي بذلها محدثو الأندلس. خاصة بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح وقاسم بن أصبغ[10] في التمكين لمدرسة الحديث بإدخال الكثير من كتبها إلي الأندلس بعد عودتهم من المشرق، وبكثرة الأحاديث والأسانيد وجدت المادة التي يعتمد عليها الفقه الظاهري.

**رابعاً**: ازدهار القول بالباطن في كل من المغرب والأندلس، ومن ثم فلابد من وجود طائفة تتصدي لآرائهم التي تحمل اللفظ أكثر مما يحتمل، وبالتالي يخرج عن مساره الصحيح ويقع التحريف، فكانت المدرسة الظاهرية.

## العلاقة بين المالكية والظاهرية قبل الموحدين:

لقي المذهب المالكي الحظوة في المغرب والأندلس للأسباب التي أسلفناها آنفا، ومن ثم كان الخروج عليه خروجاً علي الإسلام من وجهة نظر المالكية، ولذا فقد تعرض كل من يخالف مذهبهم للاضطهاد والتنكيل أياً كان مذهبه، وفي حالة ما إذا وصل أحد الظاهرية إلي منصب هام في الدولة كالقضاء – وذلك لإعجاب أحد الحكام به – كانوا يفرضون علي القاضي أن يقضي بين الناس بمذهبهم المالكي، وذلك مثل ما وقع لمنذر بن سعيد البلوطي الظاهري[11]، وما دون ذلك كان يتعرض للاضطهاد مثل شيخ ابن حزم أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الظاهري الذي منع من التدريس بجامع قرطبة. كما تعرض ابن حزم هو الآخر للاضطهاد فقد فرض المالكية الحظر علي الفكر الحزمي ومنعوا صاحبه من التدريس بجامع قرطبة ونددوا به في المجالس والندوات وحذروا العامة من الاستماع إلي آرائه وأقواله، وكتبوا الكتب الكاذبة إلى الحكام لتحريضهم عليه، وراسلوا كبار فقهائهم بالأندلس وخارجها للرد عليه[12].

ولم يقف أمرهم عند هذا الحد، بل راسلوا ابن حزم نفسه وجمعوا من ألفاظهم أقبح الألفاظ وأسوأ العبارات واصفين إياه بالابتداع في الدين والغفلة والبلادة والتهكم على الصحابة وقلة الفهم والجهل والفتون وخبث السريرة وقلة الدين وضعف العقل وقلة التمييز والتحصيل فضلاً عن رميه بتبديع الصحابة. لقد ظنوا أن ذلك سوف يثنيه عن عزمه واستمراره فيما هو من الدعوة لمذهبه الظاهري ولكن هيهات، هيهات أن يركن رجل مثله جعل من نفسه مصلحاً اجتماعياً. فقد فند كل ما اعترضوا به عليه في أوضح وأجلي رد منبهاً على جهلهم بالأصول وتقليدهم للفروع، وبعدهم عن المعرفة الصحيحة للدين مستخدماً ألفاظاً هي أشد وأنكي من ألفاظهم[13] ألم يقل عنه ابن العريف الصوفي: "لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"[14] هذه الشدة اللسانية كان مرجعها الأكذوبات والافتراءات التي انهالت عليه من قبل خصومه من المالكية، فضلاً عن تكوينه النفسي والجسدي. لقد تزعم لواء المعارضة جماعة من الفقهاء في حياة ابن حزم منهم أبو الوليد الباجي، ومحمد سعيد الميورقي الذي دعي الباجي لمناظرة ابن حزم بعد ما ساد بالجزيرة وابن البارية الذي ناظره ابن حزم في حضرة أحمد بن رشيق حاكم ميورقة ووصفه بقوله: "وقد استتبنا اللعين المرتد المتوجه إليكم بهذه الأكذوبات والمفتراة والفضائح المفتعلة[15] ومكي بن أبي طالب الذي ناظره ابن حزم وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الذي نافر ابن حزم وهجاه[16].

لم يرضخ ابن حزم إزاء ما تعرض له بل عمد إلي مذهبه فنقحه وجادل عنه ووضع الكتب في بسطه ودعا الأندلسيين لأصوله وعارض ما اعتمدت عليه المالكية من أصول تختلف مع مذهبه الظاهري من خلال المناظرة[17] وتصنيف الكتب في ذلك مثل: معارضته للقياس والرأي والاستحسان والتقليد

والتعليل[18] وانتقاده لمخالفتهم الصحابة الذين لا يعرف لهم مخالفاً في أربعة عشر مسألة من الطهارة وخمس وثلاثين مسألة من الصلاة ومسائل عدة خالفوا فيها الإجماع المتيقن وجمع ذلك في كتاب سماه (ما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة) [19] وانتقد قولهم بأن الموطأ أجل المصنفات، وجعله في المرتبة السابعة والعشرين بعد معظم مصنفات الحديث المشهورة؛ كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي ومسند أحمد بن حنبل ... إلخ.[20] كما انتقد الواضحة في الفقه المالكي لعبد الملك بن حبيب والمستخرجة من الأسمعة وهي المعروفة بالعتبية لتلميذه محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بالعتبي لما فيهما من غرائب الأحاديث والأقوال وقوله أن كلاً من عبد الملك بن حبيب والعتبي ليسا من ثقات أهل الحديث. في حين أن المالكية لا تنكر فضلهما واستحسانهما وتعتبرهما من أكابر فقهائهم[21].

وبعد وفاة ابن حزم تزعم لواء المعارضة ضده وضد الظاهرية (عيسي بن سهل الأسدي الجياني) صاحب الأحكام الكبرى والذي جمع كتاباً سماه "التنبيه علي شذوذ ابن حزم" وصفه فيه بالجهل والضلال والفسق والكفر والإلحاد ومفارقة جماعة المسلمين ووصف جميع مصنفاته بأنها لغو يجب الإعراض عنه[22]، وهذا الكلام باطل من وجوه:

الأول: أنه وليد التعصب لمذهبه المالكي وكله خليط من الباطل لا يشوبه شائبة من الحق فكتب ابن حزم جزء كبير منها بين أيدينا وليس فيه شيء مما ذكر.

الثاني: أن معظم الفقهاء والأدباء والمحدثين والمؤرخين من المخالفين لابن حزم في المذهب والموافقين أجمعوا علي إمامته وضبطه وإحاطته بعلم النقل والعقل ولم يرمه أحد بكفر أو شرك أو بدعة ولا قالوا عنه أنه قال عن العلماء ما لم يقولوا بل أجمعوا علي صدقه وعدالته ودقته في النقل عن العلماء[23] بل إن أحد علماء الشافعية الكبار وصفه بقول الإمام الأوحد[24].

الثالث: أن جمهور المخالفين له في المذهب تلقوا كتبه بالقبول وامتدحوا ما فيها من العلم وحسبنا في ذلك قول اثنين من أكابر علماء المذهب الشافعي في بعض مصنفات ابن حزم أولهما أبو حامد الغزالي الطوسي الذي قال: "وجدت في أسماء الله تعالي كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي يدل علي عظم حفظه وسيلان ذهنه" والثاني هو الإمام المجتهد المطلق العز بن عبد السلام الذي قال: "ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلي لابن حزم وكتاب المغني للشيخ الموفق وتابعه الذهبي علي قوله[25].

الرابع: أن قول ابن سهل السابق سرعان ما يرفضه القارئ الحصيف إذا ما علم أن من الشنع التي شنع بها علي (ابن حزم) ما ذكره بكتابه (الفصل) من إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وهي

المسألة التي حسمها القرآن حسماً لا يحتاج لجدل أو نقاش إذا إنها من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة.

وفي عهد المرابطين تولي القاضي المالكي أبو بكر بن العربي مهمة الحط من شأن ابن حزم والظاهرية تنفيراً للناس عن الإقبال علي كتبه ومذهبه. كما شارك ابن العريف الصوفي المالكي (ت536هـ/1141م) القاضي ابن العربي المالكي في نقده للظاهرية فقد وصف الظاهرية بالمذهب المذموم الذي سقط فيه داود وأتباعه، ولا قدوة لهم فيه إلا الخوارج في وقت الصحابة، وأهل النفاق في وقت الرسالة، وصنف مذهبهم ضمن المذاهب المنكرة والمذمومة في الدين، بيد أن الغريب في ابن العريف أنه قال عن الظاهرية بأنها مذهب يشبه مذهب رواة الحديث والفقهاء[26] وهو الأمر الذي يذهب بنقده كله ويحمله طابع التعصب ضد منهج الفقهاء والمحدثين بأسرهم، وليس مذهباً بعينه، ولعل مرجع ذلك منهجه الصوفي الذي تبناه والذي لقي معارضة من قبل العديد من الفقهاء والمحدثين، ولعل تشبيه ابن العريف للظاهرية تحديداً بالخوارج وأهل النفاق راجع إلي موقف الظاهرية وابن حزم تحديداً من الصوفية والكرامات فقد أفتي بضرورة تجنب استخدام الرمز في النصوص الشرعية، وهو من الأمور الأساسية عند الصوفية، كما عارض حدوث الكرامات وهي إحدى دعائم التصوف[27] كما أن ابن حزم انتقد مدرسة ابن مسرة الصوفية والتي يعتبر ابن العريف امتداداً لها[28].

لقد بلغ التقليد لمذهب مالك مبلغاً في عهد المرابطين حتى أفضي ذلك بهم إلي التعصب وتحريم أي مذهب غير المذهب المالكي، وتحول الأمر من مرحلة التنظير بين العلماء إلي مرحلة التطبيق فنجد علياً بن يوسف بن تاشفين لم يقرب منه سوي من كان عنده علم بفروع مذهب مالك، فأزدهرت في عهده كتب المذهب ونبذ ما سواها، ونسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله[29]، ولقد تعرض أهل الظاهر في عهده للاضطهاد والتنكيل لرفضهم الاعتماد علي مذهب مالك، ودعوتهم للاجتهاد واستنباط الأحكام من القرآن والسنة، ومن هؤلاء الفقيه محمد بن أحمد بن يحيي الأنصاري الخزرجي الميورقي الأصل، الذي ضرب بالسوط بأمر علي بن يوسف، وسجن وقتاً ثم سرحه بعد فترة[30]، وفي عهد تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين نراه يتابع سياسة أبيه فيرسل رسالة إلى والي بلنسية وقاضيها وسائر الفقهاء والوزراء والصلحاء ببلنسية يدعوهم إلي الاقتصار في الأحكام والفتوى والشورى علي مذهب مالك بن أنس، ومن يعمل بغير ذلك فقد اتبع الهوى[31].

لقد كان لهذه السياسة الرسمية من قبل الدولة أثر علي فقهاء المالكية الذين اتفقوا فيما بينهم في عهد المرابطين علي أن اعتقاد الظاهرية وإنكار القياس جرحة وبدعة، والواقع أن الفتوى السابقة لم يتبناها سوي فقهاء المرابطين ومقلدي المالكية، وليس أدل على ذلك من أن أحد قضاة المالكية في عهد المرابطين قبل شهادة شاهد ظاهري، ولم يعتبره مبتدعاً، هنا هاج المالكية وماجوا ورفعوا الأمر إلي ابن رشد

الجد أحد مجتهدي ومحققي المذهب المالكي لعله يؤيد فقهاء السلطة والمقلدين فيما ذهبوا إليه، لكن رأيه جاء مخيباً لآمالهم إذا قال: "إن كان الشاهد من أهل الاجتهاد الراسخين ويعارض العلماء في بعض وجوه القياس فليست جرحة، وإن كان مقلداً متبعاً للهوي فهي جرحة بأنه ينفي القياس"[32].

لقد ارتأى فقهاء السلطة والمتعصبون من المالكية أن يشكلوا جبهة موحدة من خلال فتوى تدين للظاهرية، وذلك في محاولة للحد منها ومطاردة أتباعها، ومنع المالكية من التحول إليها، خاصة وأن الظاهرية في عهد المرابطين لم يكونوا قلة، بل كانوا يشكلون الجناح الثاني لحركة المريدين بزعامة محمد بن الحسين الميورقي، ومحمد بن خلف المعروف بأبي عبد الله الشبوقي، ولقد اعترف القاضي ابن العربي المالكي نفسه بكثرة عدد الظاهرية في عهد المرابطين[33].

الجدير بالذكر أن ميورقة كانت مركزاً للمذهب الظاهري في الأندلس وذلك بفضل جهود ابن حزم وأتباعه في الجزيرة في ظل حاكمها أحمد بن رشيق[34]، وظل أمر المذهب راسخاً حتى بداية عهد المرابطين، وكان للصراعات المذهبية بين المالكية والظاهرية الأثر الكبير في إثراء الحياة الفكرية في جزر البليار، وظهور علماء من المتكلمين برعوا في علم الكلام والتوحيد، ومن فقهاء الظاهرية الذين اشتهروا بجدلهم مع فقهاء المالكية في عهد المرابطين محمد بن سعدون بن مرجي الميورقي (ت534هـ/1139م)[35]، ومن أبرز الصراعات المالكية الظاهرية قبل عهد الموحدين ما وقع بين فقهاء المالكية وبين ابن تومرت صاحب النزعة الظاهرية فقهياً وجدليا.

بدأت علاقة ابن تومرت بالمرابطين وفقهائهم المالكية منذ عام (514هـ/1120م) حينما ارتحل إلى مراكش عاصمة المرابطين، وفيها قام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأراق الخمر وكسر آلات الطرب دون إذن أمير المسلمين علي بن يوسف، هنا تطاير خبره بأمير المسلمين فأمر بإحضاره، وفي هذا اللقاء دعا ابن تومرت علياً بن يوسف للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[36] وقد أطرق علي بن يوسف ملياً يفكر فيما سمع وأمر بإحضار الفقهاء لمناظرة ابن تومرت واختباره، وكان ابن تومرت عالماً بالجدل والفقه والحديث، في حين كان فقهاء المالكية الذين حضروا لا علم لهم سوي بالفروع، ومن ثم عجزوا عن إجابته وفهم خطابه، وأخذتهم العزة بالإثم فدلسوا علي أمير المسلمين وقاله له: "هذا رجل خارجي مسعور أحمق صاحب جدل ولسان يضل جهال الناس، وإن بقي بالمدينة يفسد عقائد أهلها" فأمره أمير المسلمين بالخروج من مراكش، عندئذ خرج ابن تومرت في مكان قرب مراكش، وكان يأتيه بعض الطلبة يأخذون عليه، وتكاثر أتباعه إلي ما يزيد علي ألف وخمسمائة، وكلهم موافقون له فيما قاله من طعن علي المرابطين، وكان بعض الفقهاء قد أغروا علي بن يوسف بابن تومرت وقالوا له إنه يدعو الناس إلي إمامته، وهنا عزم علي بن يوسف علي قتله، وبعث من يأتيه برأسه، لكن أحد تلامذته كان قد سمع ذلك فنبهه، فخرج ابن تومرت مسرعاً حتى بلغ تينملل وكان ذلك في شوال 514هـ/1120م[37].

عندئذ أعلن ابن تومرت ثورته علي المرابطين ودارت بينه وبينهم معارك مسلحة، وحرباً دعائية، وكان ابن تومرت قد وجه في البداية رسالة للمرابطين هي أول رسالة منه إليهم وصفهم فيها بالفئة الباغية والشرذمة الطاغية ودعاهم إلى تقوى الله وإتباع السنة، واختتمها بقوله: "وكتابنا هذا إليكم إعذار وإنذار، وقد أعذر من أنذر والسلام عليكم سلام السنة لا سلام الرضى"[38]وقد اهتم ابن تومرت بالسنة في رسالته هذه باعتباره محيياً لها، وإظهاراً لمنهجه الظاهري القائم علي الدعوة للكتاب والسنة، وتسفيها لما عليه المرابطون؛ من اهتمام بالفروع في الأحكام وترك الكتاب والسنة، وتشير خاتمة الرسالة إلي تطور فكر ابن تومرت من مرحلة الأمر بالمعروف إلي مرحلة القتال وهو ما سنلحظه في رسالته التالية؛ فقد وجه ابن تومرت رسالة إلي أتباعه – ووسمهم بجماعة أهل التوحيد – دعاهم فيها إلي جهاد المرابطين إظهاراً للدين وإحياء للسنة، ووصف المرابطين بالمجسمين المفسدين وبالكفر والطغيان وأكل أموال اليتامى وتقريب الفجار وشاربي الخمور والعصاة، وجعل جهادهم فرضاً علي كل من يؤمن بالله واليوم الآخر، وأفتي بأن من قتل من المجسمين فهو في النار ومن قتل من الموحدين المجاهدين فهو شهيد[39].

وقد جاءت هذه الرسالة بهذا العنف وهذه الشدة علي أثر اتهامات كالها فقهاء المالكية بزعامة مالك بن وهيب لابن تومرت في إطار الحرب الدعائية بين الطرفين منها: ( هذا رجل يكفر الناس بالذنوب، ويمنع من الصلاة علي أهل القبلة . قتلي المرابطين الذين حاربهم الموحدون – ومن تاب لا يلزمه قضاء الصلاة والصيام وغير ذلك من العبادات، ويرد المطلقة ثلاثاً إلي زوجها، وطرح مذاهب العلماء وكتبهم وخرج من الإجماع وكفر المسلمين واستحل الحرام المجمع علي تحريمه واستحل دماء المسلمين وأموالهم وحريمهم وجعل أموال المسلمين غنيمة تخمس، كما تخمس أموال النصارى، وقام علي الأمراء ونزع يده من طاعتهم، وقد أجمع المسلمون علي تحريم القيام عليهم ووجوب طاعتهم[40]، وقد رد ابن تومرت علي ذلك وبين فساد أقوالهم[41].

وقد لقيت دعوة ابن تومرت صدي بالمغرب ففي مدينة فاس ما إن سمع علماؤها بدعوته القائمة علي العودة إلي الكتاب والسنة ونبذ التقليد حتى قصدوه، ونافح عدد منهم مثل السلالجي (ت564هـ/1168م) وابن الإشبيلي (ت567هـ/1171م) لنشر فكر ابن تومرت والرد علي المرابطين، واتهموهم بالضعف أمام العباسيين، الذين استسلموا لهم بالدعاء علي المنابر وإرسال الشعراء إليهم. لكن هذا التأييد لقي معارضة من قبل الفقهاء المؤيدين للمرابطين مثل ابن أبي معيشة، وابن الملجوم، وابن داود، وابن المقيلي[42]. لقد كان المحرك الأساسي لثورة ابن تومرت ضد المرابطين هو الفقه الظاهري الثوري الذي درسه علي يد الطرطوشي (ت 520هـ / 1126م) أحد المهتمين بالفقه الظاهري وكتب ابن حزم، حتى إنه كان يجتمع مع أبناء ابن حزم وجماعة من الظاهرية لتصنيفها ومعرفة محتوياتها[43]، وقد استفاد ابن تومرت من الطرطوشي في الثورة علي التقليد والعودة إلي الكتاب والسنة

والطعن علي البدع والظلم[44] والخروج علي الحاكم إذا وقع شيء من الجور وإن قل[45] وهي المسائل التي أصلها ابن حزم ودعا إليها في كتبه.

وتجدر الإشارة إلى أن معارضة المالكية للظاهرية ترجع إلي عدة أسباب منها: رفض الظاهرية للرأي والقياس والاستحسان والتقليد والتعليل مما حدا بفقهاء المالكية إلي مجابهتهم لصرفهم عن منهجهم، ومخافة من تحول البعض من المغاربة والأندلسيين إلي مذهبهم[46]، ومنها استطالة الظاهرية علي فقهاء المالكية بفضل القول، ولعنهم بالحجة حيث لا يجدون لهم ردا، فضلا عن انتقاد أحدهم وهو ابن حزم لبعض آراء الأئمة التي رأي مجانبتها للصواب[47]، والواقع أن نقده لم يكن لذات الأئمة كما فعل ابن س هل وابن العربي، بل كانت ردوداً علي بعض آرائهم فحسب، أما الأئمة فكان شديد التبجيل لهم، ووصفهم بأنهم مسلمون فاضلون يلزم توقيرهم والاستغفار لهم[48].

ومن هذه الأسباب مطالبة الظاهرية كل مسلم بقراءة القرآن والحديث بنفسه، واستخراج الأحكام، ورفض اتباع أقوال الأئمة دون السؤال عن البرهان والدليل المعتمد في الفتوى، أضف إلى ذلك تعويل بعض الظاهرية علي دراسة الفلسفة والمنطلق، ودعوة أحدهم وهو ابن حزم لاستخدامهما في الاستنباط الفقهي، في حين أن المالكية ينظرون إليهما علي أنهما سبباً للضلال والإلحاد[49]، كما كانت حدة ابن حزم وإفراطه في الرد علي المالكية بعنف سبباً من هذه الأسباب حتى قال عنه ابن حيان المؤرخ الشهير: "فلم يكن يلطف بما عنده بتعريض، ولا يذمه بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجندل، وينشقه أحر من الخردل[50]، وقال عنه ابن العريف الصوفي: "لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"[51]، وآخر هذه الأسباب اجتهادات ابن حزم الفقهية التي انفرد بها وخالف جمهور الفقهاء من أهل السنة، بل خالف فيها إمام مذهبه داود بن علي الأصفهاني، ومن أشهر هذه المسائل (رفضه لكراء الأرض جملة) [52]، في حين أن فقهاء المالكية يجيزون ذلك، ومعظم الأراضي الأندلسية تزرع بالكراء. فكيف يسمح له بترويج مثل هذه الأفكار التي تصادر منبعاً مهماً من منابع ثروتهم ومصدراً من مصادر سطوتهم الفقهية.

## الوضع الاقتصادي والاجتماعي للظاهرية قبل عصر الموحدين:

يعتبر منذر بن سعيد البلوطي من أوائل الظاهرية في الأندلس الذي حظي بمكانة اجتماعية مرموقة فقد ولي قضاء ماردة والثغور الشرقية[53]، ووضحت مكانته الاجتماعية من خلال حضوره حفل استقبال عبد الرحمن الناصر لسفراء قسطنطين السابع بقصر الزهراء سنة 338هـ/949م، وقد عرف منذر كيف يفيد من كل مناسبة كي يزداد رفعة وسلطانا عند الخليفة، فأصبح أكبر شيوخ عصره بحكم أنه أصبح قاضي الجماعة، وسلم الناس له بذلك بحكم مركزه الوظيفي[54]، ولا شك أن مكانته

الاجتماعية هذه حققت له رخاء اقتصادياً وجعلته في مصاف الأثرياء، وإن ظل دائماً ينهي عن الإسراف، حتى إنه لم يستطع أن يخفي اعتراضه علي ما قام به الناصر من جعل سقف قبة قصره بالزهراء من الذهب، فنقضه الناصر لتوه[55]، وهكذا لم يمنع المنذر منصبه الاجتماعي من توجيه النصح للخليفة بل والاعتراض علي بعض أفعاله طالما خالفت تعاليم الإسلام وقيمه.

أما ابن حزم فقد كان ذا مكانة اجتماعية مرموقة منذ صغره بحكم موقع أبيه كوزير للمنصور ابن أبي عامر، وقد أفاد ابن حزم من ذلك حيث يقص علينا أنه دخل علي الحاجب المظفر بن المنصور بن أبي عامر وهو في الثانية عشرة من عمره أي سنة 396هـ /1005م[56]، ثم يحدثنا بعد ذلك عن دخوله علي عدد من خلفاء وأمراء بني أمية وجلوسه معهم مراراً منهم هشام المؤيد، ومحمد المهدي، وعبد الرحمن المرتضى[57]، وقد ساعده وضعه الاجتماعي على الدخول لمكتبة قصر الخلافة والإفادة منها مما كان له أثره في تكوينه العلمي والفكري، خاصة وأنها كانت تحتوي علي العديد من الكتب الفريدة التي لم يكن لها وجود في الأندلس إلا فيها[58].

وبلغت الوجاهة الاجتماعية بابن حزم إلي الحد الذي أصبح فيه مستشاراً لعبد الرحمن المرتضى، ثم وزيراً لعبد الرحمن المستظهر (1023/414)[59] كما وزر لهشام المعتد بالله[60] ويحدثنا ابن حزم في عام (422هـ/1030م) – وهو العام الذي سقطت فيه الخلافة الأموية بالأندلس – بأنه كان متولياً منصب القضاء[61]، وفي عهد ملوك الطوائف كان ابن حزم علي صلة بأبي الأحوص معن بن محمد التجيبي (433هـ . 443م/ 1041م . 1051م) صاحب المرية والذي طلب من ابن حزم أن يصنف له رسالة في (الوعد والوعيد وبيان الحق في ذلك من السنة والقرآن) فصنفها له [62]، وهو ما يشير إلى وضع ابن حزم الاجتماعي المرموق في تلك الفترة من حياته إذ كان علي اتصال بأحد حكام الأندلس في تلك الفترة. كما أنه كان أحد المستشارين والوزراء الذين اعتمد عليهم أحمد بن رشيق صاحب جزيرة ميورقة في الحكم[63]، وهكذا يتضح أن الوضع الطبقي لابن حزم كان وضعاً أرستقراطياً شأنه شأن الطبقة الحاكمة.

وبخصوص وضعه الاقتصادي فليس أدل علي الرخاء والنعيم الذي كان يتقلب فيهما ما أورده في كتابه الطوق من أنه أيام والده الوزير كان يمتلك مع أسرته دوراً في الجانب الشرقي من قرطبة في ربض الزاهرة، ودوراً في الجانب الغربي من قرطبة ببلاط مغيث، وكان يتنقل بين هذه وتلك حسب تنقلات والده الوزير، وكانت هذه الدور تحتوي علي المحاريب المنمقة والمقاصير المزينة، والجواري والخدم، والحدائق الغناء[64] الأمر الذي يوضح بجلاء عظم الوضع الاقتصادي الذي كان يحيا فيه ابن حزم. كما يتضح الرخاء الاقتصادي لابن حزم أيضاً من خلال أمتلاكه لقرية بأكملها بما عليها من أراض ودور، هي قرية

منت ليشم والتي كانت ملكاً لأسرته من قبله[65]، وهي التي رحل إليها في آخر أيامه وبها توفي سنة 456هـ/1063م.

وكان أبو رافع الفضل بن علي بن أحمد بن حزم وزيراً للمعتمد بن عباد صاحب إشبيلية (462-484هـ/1069-1091م)، وكان مقدماً علي وزرائه[66] كما كان علي صلة قوية بأمراء الدولة العبادية حتى إن أحدهم طلب منه أن يصنف كتاباً عن تاريخ الأسرة ونسبها فصنف كتابه الموسوم بـ (الهادي إلي معرفة النسب العبادي)، ولاشك أن الفضل كان يتقلب في الرخاء الاقتصادي بحكم كونه وزيراً للمعتمد، فضلاً عن أملاك أبيه لاسيما قرية منت ليشم سالفة الذكر، ومن الظاهرية الذين كانت لهم مكانة اجتماعية واقتصادية الراضي يزيد بن المعتمد علي الله بن المعتضد، ولاه أبوه الجزيرة الخضراء، وكان معظماً للمذهب الظاهري وكتبه، ولعله هو الذي طلب من الفضل أن يصنف له كتاباً عن تاريخ الأسرة العبادية ونسبها، خاصة بعد أن صار الراضي ظاهرياً، وأعاد لابن حزم اعتباره، بعد أن كان جده المعتضد (434-462هـ/1042-1069م) قد أمر بإحراق كتبه، وربما يقوي هذا الفرض إذا علمنا أن الراضي كان شغوفاً بأنساب العرب[67].

وإلي جانب القضاة والوزراء والولاة كان من الظاهرية الواعظ في مسجد قرطبة مثل أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت[68] ومنهم المقرئ والإمام في أحد المساجد مثل محمد بن شريح الرعيني (ت476هـ/1083م) تلميذ ابن حزم الذي صلي خلفه المعتضد صاحب إشبيلية في إحدى ليالي رمضان[69] وفرج بن جديدة (ت480هـ/1087م) الذي أقعده المعتضد بن عباد للإقراء بإشبيلية بالمسجد المنسوب إلي والدته، والمحدث والفقيه الذي كان يعلم الناس الفقه والحديث مثل عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع (ت522هـ/1128م)[70] ومنهم من عمل بالتجارة مثل محمد بن عبد الله بن طالب البصري، ومنهم من كان عاقداً للشروط والوثائق مثل هشام بن غالب بن هشام الغافقي (ت438هـ/1046م) [71]. تلك لمحة عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للظاهرية قبل الموحدين حاولنا قدر الاستطاعة أن نبرز من خلالها الفئات الممثلة للظاهرية، وإن جاءت بصورة فردية ومقتضبة، وذلك لندرة المادة العلمية المتاحة بين أيدينا.

## الدولة الموحدية ومذهبها الظاهري

تبدأ هذه الدولة علي يد مؤسسها محمد بن تومرت الهرغى[72] وقد ثار حوله جدل كثير من ناحية النسب هل هو بربري أم عربي قرشي أم غيره. كما اختلف المؤرخون بشأنه هل هو صاحب سنة أم صاحب بدعة [73]، وأظن أن افضل من حقق هذا الأمر هو العلامة ابن خلدون عندما وصفه بأنه عاد من المشرق بحراً متفجراً من العلم، وشهاباً وارياً من الدين، وأنه لم تعرف له بدعة إلا بدعة العصمة[74] أما ما روي عنه من روايات تشينه فأهل التحقيق ذكروا عدم صحتها عنه، وكيف لا وقد قبل أهل العلم كتبه وعملوا بما فيها، وما كان فيها من خطأ نبهوا عليه، وبخصوص أشعرية الرجل فلم تكن أشعرية خالصة بل أخذ من الأشعرية ما يتوافق مع ظاهريته التي تبناها[75].

تولى أمر هذه الدولة بعد ابن تومرت عبد المؤمن بن علي، ثم بعده يوسف ابنه وكلاهما كان ظاهريا رفض كتب الفروع ودعا الناس إلي الظاهر من القرآن والسنة. ثم جاء البطل المغوار يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن المكني بأبي يوسف والملقب بالمنصور فأحيا المذهب الظاهري وفرضه فرضاً، وجعل التعامل به في القضاء والفتيا، ثم سار علي نهجه ابنه محمد الناصر، ثم تتابع الخلفاء الواحد تلو الآخر سيراً علي هذا النهج .

وإشكالية الحديث عن ظاهرية هذه الدولة إشكالية جد خطيرة لأمور منها:

أن جل من كتب عن الدولة الموحدية من القدامى والمحدثين هم من المالكية، ومن ثم رأيناهم جميعاً يلوون عنق النصوص ويذهبون بها كل مذهب لينفوا حقيقة ظاهرية الدولة، وهو ما لم يفلحوا فيه رغم مصنفاتهم وتأصيلاتهم العديدة.

أن دولة بني مرين وفقهاء المالكية في عهدها ومن بعدها عدوا علي مصنفات أهل الظاهر في عهد الموحدين فأبادوها، وراحوا يسلبون الدولة من مذهبها الرسمي وهو الظاهري بكلمات سرعان ما يتضح بطلانها من خلال نصوص كثيرة سنطرحها علي حضراتكم في هذه المقالة.

أن جل من كتب عن الدولة الموحدية في العصر الحديث لم يكونوا من أرباب التواريخ، ولم يطلعوا علي كل ما بسطه أهل التاريخ عن هذه الدولة، ومن ثم رأينا كل من كتب عن هذه الدولة يخلط الخلط العجيب في مذهبها، وصدق الحافظ ابن حجر عندما قال "من تحدث في غير فنه أتى

بالعجائب". فأحد من كتب عن الدولة يقول وتأثرت هذه الدولة بفقه ابن حزم في أمور كثيرة، ثم في موضع آخر يقول ولم يكن لهذه الدولة تأثر بالمذهب الظاهري إلا في القليل النادر، ولا يعني هذا أنها دولة ظاهرية؟!! ومن أمثال هذا الكلام الكثير والكثير.

نأتي إلى الحقيقة التي لم يعدم الباحثون المنصفون من إثباتها وتأصيلها بالنصوص والأدلة والبراهين، ألا وهي ظاهرية الدولة الموحدية.

وقبل الشروع في طرح الأدلة لتأكيد هذه الحقيقة دعوني أخبركم يا سادة أن الله أعانني فأحصيت أكثر من عشرين دليلاً وبرهاناً علي ظاهرية الدولة، وهو الأمر الذي دعا أحد الباحثين النابهين والمتخصصين في تاريخ المغرب والأندلس وهو أستاذنا الدكتور محمود إسماعيل عبد الرازق إلي أن قال لي يوماً في لقاء علمي بالجامعة "إن ما قمت به من كشف بشأن ظاهرية الموحدين سيهيل التراب علي أكثر من خمسمائة سنة درج الباحثون فيها علي القول بأن هذه الدولة دولة مالكية... ولكن اكتب وحسبي أني أثق فيك وفي تأصيلك".

وقال باحث آخر لا يقل نباهة ولا فهماً ولا علماً عن الأول وهو أستاذنا الدكتور أحمد رمضان أحمد[76] – رحمه الله – شيخ مؤرخي جامعة عين شمس "أنا متفق تماماً مع ما ذهبت إليه من أن الدولة الموحدية دولة ظاهرية، لكن حاول أن لا تنحي المذهب المالكي في عصرها ...".

أعود بكم إلي ما ذهبنا إليه من أدلة وبراهين تؤكد ظاهرية الموحدين، وأكتفي ببضعة براهين أسوقها علي حضراتكم في الآتي:

أولاً: انتشار كتب ابن حزم الفقهية والأدبية والتاريخية وغيرها[77]، وكتب الظاهرية عامة في عصرهم بما لم يكن معرفا من قبل. كما أن حكام الدولة الموحدية كانوا علي علم بالفقه والأصول والحديث والدعوة للاعتماد علي القرآن والسنة في الفتيا والأحكام، وهي الأمور التي دعا إليها المذهب الظاهري، وغير موجودة في غيره، فعلي سبيل المثال كان عبد المؤمن بن علي فقيهاً أصولياً محدثاً جدلياً[78] وكان يوسف بن عبد المؤمن علي علم بالفقه والأصول وعلوم القرآن، والحديث، وكان يحفظ أحد الصحيحين[79]، وكان المنصور فقيهاً محدثاً أصولياً مجتهداً جدلياً، يعلم الفقهاء والقضاة والكتاب استنباط الأحكام من القرآن والسنة[80].

ثانياً: اعتماد الدولة في أحكامها علي الفقه الظاهري فقد قتل المنصور الموحدي أخاً له لخروجه عليه ومطالبته بالخلافة[81] اعتماداً على فتوى لابن حزم بقتل الخليفة الآخر إذا بويع لخليفتين[82] واعتمدت الدولة مسألة التعزير في الذنوب التي لا أحد فيها خاصة ترك الصلاة، والقتل لمن شرب الخمر[83] وجعل التعليم إجبارياً علي الذكور والبنات منذ عهد عبد المؤمن بن علي، وتم تكليف العبيد بالأحكام الشرعية شأنهم شأن الأحرار[84] والرجوع للحاكم في أحكام القتل كقتل النفس والمرتد والمستهزئ بدين الله[85] وهي المسائل التي انفرد المذهب الظاهري بها دون غيره من المذاهب، وأصلها الظاهرية في كتبهم.

ثالثاً: دعوة حكام الموحدين لعقد مجادلات ومحاورات لترجيح المذهب الظاهري علي المالكي، ومن ذلك المجلس الذي ذكره ابن حجر الهيتمي لأحد الأمراء دون ذكر اسمه[86]، وما وقع في عهد عبد المؤمن بن علي من جمع علماء الظاهرية والمالكية للمناظرة حول عدة مسائل في مدونة سحنون، ومنها مسألة إعادة الصلاة في الوقت والتي يرفضها الظاهرية، وانتهي المجلس بإقرار رأي الظاهرية بعد كلام دار بين ابن زرقون المالكي وأحد الظاهرية، وقد عبر ابن زرقون عن ظاهرية عبد المؤمن بقوله: "كل ذلك مراده أن يحمل الناس علي مذهب ابن حزم"[87].

ولنصغ إلي ابن زرقون الذي شهد واقعة جمع عبد المؤمن بن علي للفقهاء وذلك لحمل الناس علي المذهب الظاهري فيحدثنا بقوله "كنت فيمن جمعهم – أي عبد المؤمن – فقام على رأسه كاتبه ووزيره أبو جعفر ابن عطية فخطب خطبة مختصرة، ثم رد رأسه إلي الفقهاء، وقال لهم: بلغ سيدنا أن قوماً من أولي العلم، تركوا كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وصاروا يحكمون بين الناس، ويفتون بهذه الفروع والمسائل التي لا أصل لها في الشرع، وقد أمر أن من فعل ذلك بعد هذا اليوم، ونظر في شيء من الفروع والمسائل، عوقب العقاب الشديد، وفعل به كذا وكذا وسكت، ورفع الأمير عبد المؤمن رأسه إليه وأشار عليه بالجلوس فجلس، وقال: سمعتم ما قال ؟ قال له الطلبة نعم. قال: وسمعنا أن عند القوم تأليفاً من هذه الفروع يسمونه الكتاب – يعني المدونة – وأنهم إذا قال لهم قاتل مسألة من السنة ولم تكن فيه، أو مخالفة له قالوا: ما هذا في الكتاب أو ما هو مذهب الكتاب وليس ثمة كتاب يرجع إليه إلا كتاب الله تعالي وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم، قال: وأرعد وأبرق في التخويف والتحذير من النظر في هذه الكتب، والفقهاء سكوت. ثم قال: ومن العجيب أنهم يقولون أقوالاً برأيهم وليست من الشرع، فيقولون من طرأ عليه خلل في صلاته يعيد في الوقت ويتحكمون في دين الله تعالي، لأنها إما صحيحة فلا إعادة، وإما باطلة فيعيد أبدا، فيا ليت شعري من أين أخذوه فصمت القوم ولم يجبه أحد، لحدة الأمر والإنكار...، ثم قال ابن زرقون وحاول أن يجيب عبد المؤمن يوحل له الإشكال إلي أن قال "يا سيدي جميع ما في الكتاب – يعني المدونة- مبني علي الكتاب والسنة، وأقوال السلف والإجماع، وإنما اختصره الفقهاء تقريباً لمن ينظر فيه من المتعلمين والطالبين، فانطلقت ألسنة الفقهاء

الحاضرين حينئذ ووافقوني على ما قلت – أي ابن زرقون – قال ابن زرقون ثم دعا – أي عبد المؤمن – فقال: اللهم وفقنا يا رب العالمين، وقام إلى منزله ... [88].

والمدقق في كلام ابن حزم وكلام عبد المؤمن السابق يتضح له أن الأخير كان يتكلم بلسان ابن حزم، وما كان هدفه من طرح هذه المسألة بالذات إلا إظهار فساد المذهب الفروعي وحمل الناس علي الظاهر خاصة وأن هذه المسألة طرحها سحنون في المدونة بدون حجج ولا براهين وجعل عنوانها "باب ما تعاد منه الصلاة في الوقت"[89].

أضف إلي ذلك أن سكوت عبد المؤمن في نهاية الجلسة وقيامه إلى منزله ليس معناه أن أقر فقهاء المالكية علي قولهم بخصوص المدونة، بل لأنه ما قبل منهم الكلام، ومن ثم لما وجد اتفاقهم علي قول ابن زرقون وإصرارهم علي المذهب المالكي تراجع عن حملهم علي المذهب الظاهري خشية الثورة عليه، إذ كان يعلم مكانتهم في نفوس أهل المغرب [90]، لكن ظل هو ومن حوله متمسكين بالمذهب الظاهري إلي أن تأتي فرصة فرضه والعمل به، وقد أكد المراكشي ذلك بقوله عند حديثه عن المنصور "وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس علي الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا – يعني المنصور –[91]، ومن هذه المحاورات ما وقع بين يوسف بن عبد المؤمن، وأبي بكر بن الجد المالكي حول كتاب ابن يونس المالكي، وما فيه من أقوال متعددة وآراء مختلفة، وانتهي الأمر إلي قول يوسف لابن الجد ليس إلا المصحف وسنن أبي داوود (إشارة إلي كتب الحديث)[92].

رابعاً: اعتماد الدولة في القضاء والفتيا والأحكام علي القرآن والسنة والإجماع، وهي الأصول التي اعتمدها المذهب الظاهري، وقد كتب حكام الدولة الرسائل للقضاة والعمال بخصوص هذا الشأن ومن ذلك رسالة المأمون للفقيه أبي محمد عند توليته قضاء شريش، ورسالة الرشيد لأبي محمد القاضي بشريش، وأخرى لقاض أمره أيضاً بالاعتماد علي القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد، ولقد سبق المأمون والرشيد في هذا الأمر يوسف بن عبد المؤمن، أضف إلي ذلك ما أعلنه المرتضي في رسالة لأهل سبتة جاء فيها ( وما تعبدنا ربنا . جلا وعلا . إلا بالظاهر )[93] وهو القول الذي طالما كرره ابن حزم والظاهرية مراراً في كتبهم، وهذا القول يوضح أن الدولة ظلت حتى النهاية متبنية للمذهب الظاهري، إذ إن المرتضي كان الحاكم قبل الأخير في تاريخ الدولة، أضف إلي ذلك ما قام به المنصور الموحدي من أمر جماعة من العلماء المحدثين بجمع مجموعة من الأحاديث من كتب السنة، وأخذ الناس علي حفظها حتى حفظها العوام، وكان يجعل لمن يحفظ ذلك جعلا من الكساء والأموال، ونال عنده طلبة الحديث حظوة كبيرة، وكان لهم ملجأ وملاذا[94] .

خامساً: اتخاذ الدولة قضاة ظاهري المذهب كأحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي بن مخلد الذي تولي قضاء مراكش، ثم قرطبة وكانت أحكامه علي المذهب الظاهري، وابن مضاء، وابن دحية الكلبي، وغيرهم كثير، وبلغ من حرض المنصور علي نشر المذهب الظاهري أن أتخذ لبنيه مؤدباً ظاهريا وهو أبا سليمان بن حوط الله الغرناطي الذي كان قد تولى قضاء قرطبة وإشبيلية ومرسية وسبته وسلا وميورقة، وذلك لينشئهم علي أصول المذهب[95].

وقد أثمرت سياسة المنصور هذه إذ إن ابنه الناصر لما فتح ميورقة واستردها من بني غانية المالكية حرص على أن يولي عليها قاضياً ظاهرياً وهو ابن حوط الله ليحافظ على المذهب الظاهري بالجزيرة ويعيده إلي سابق عهده كما كان أيام ابن حزم[96]، بل إن القضاة أنفسهم كانوا إذا استنابوا عنهم أحدا في الأحكام يختارونه من الظاهرية مثل أبي الحسن علي بن عبد الله بن يوسف بن خطاب المعافري قاضي إشبيلية (ت 629هـ/ 1231م) والذي استنابه القضاة كثيراً في الأحكام[97]، وقد أكد صاحب بيوتات فاس سياسة الدولة الموحدية بتولية قضاة لا يحكمون إلا بالظاهرية في قوله "ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلي قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسيني أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصل الظاهرية، فامتثلوا أمره، وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وجروا علي ذلك السنن بطول أيامهم[98].

سادساً: أن ابن تومرت مزج دعوته بالمذهب الظاهري في الجانب الفقهي ليحارب به المرابطين كما حارب به ابن حزم المالكية [99] حيث ذهب ابن تومرت إلي قرطبة وهناك تشبع بتعاليم ابن حزم[100] ومنها أن الشريعة لا تثبت بالعقل وأن أصولها تنحصر في القرآن والسنة، ولم يعتبر القياس والإجماع الذي لا نص يؤيده من تلك الأصول بل عمد إلي حجج القائلين بالقياس وأبطلها، واهتم بدراسة الأصول دون الفروع وأبطل الاعتماد على الشك والظن والتقليد ودعا إلى التأصيل الشرعي للأحكام من نصوص القرآن والسنة، كما دعا إلي الجهاد ضد القوي التي عملت علي نشر المنكر، وقاوم المنكرات بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[101].

بل إن المطلع على كتاب المهدي محمد بن تومرت سرعان ما يتضح له أثر الفكر الظاهري عليه، إذ أنه عبارة عن دعوة للعودة إلي الكتاب والسنة، حيث بوب كتابه وأفتي في كل مسألة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[102]، بل إن ابن تومرت خطا خطوة أكدت ظاهريته حينما أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقها علي قول شارح كتاب أعز ما يطلب[103] وهو ما أكده ابن الخطيب حينما قال إن ابن تومرت كان ينكر كتب الرأي والتقليد[104] وكذا أثبت الونشريسي ظاهريته[105]، بل إن صاحب بيوتات فاس كان أكثر جرأة وصراحة حينما صرح بظاهرية دولة الموحدين من أول ظهورها حتى انتهائها حينما قال "إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل..

بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل شرعاً على محض الظاهرية... وجروا علي ذلك السنن بطول أيامهم إلي أن انقرضوا، أولهم في ذلك مهديهم أول ملوكهم ...[106] وهذا القول أكده صاحب كتاب الأعلام[107]، وباستقراء تاريخ الدولة الموحدية نجد أن كل من عبد المؤمن بن علي[108] والمنصور بن يوسف بن عبد المؤمن[109] والناصر بن المنصور[110] قد تابعوا ابن تومرت في تقطيع كتب الفروع وإحراقها وتنفير الناس منها وحمل الناس على محض الظاهرية .

سابعاً: كثرة الظاهرية في عهد الموحدين حتى شكلوا تجمعاً ضد المالكية، وهو الأمر الذي لم يحدث من قبل ومنهم علي سبيل المثال لا الحصر محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني قاضي الجماعة في عهد المنصور الموحدي وابنه محمد الناصر 595هـ -611هـ/1199م – 1214م الذي عرف بتعصبه لابن حزم، وإبراهيم بن يعقوب المنصور الموحدي الذي ولي علي إشبيلية مرتبين ووزر لأخيه محمد الناصر، وكان يذهب مذهب أبيه في الظاهرية، وعلي بن عبد الله بن يوسف قاضي إشبيلية[111]، وعبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الذي تولى قضاء غرناطة وجزيرة شقر ومدينة وادي آش وجيان، ثم تولي الحسبة والشرطة في عهد المنصور الموحدي[112].

ومن الظاهرية أبو بكر محمد بن علي بن العربي الصوفي الظاهري صاحب الفتوحات المكية المشهور بمحيي الدين بن عربي والشيخ الأكبر وبابن أفلاطون وقد اصطلح أهل المشرق علي ذكره بغير ألف ولام تمييزاً له عن القاضي أبي بكر بن العربي المالكي خصم الظاهرية. سمع كتب ابن حزم من شيخه عبد الحق الإشبيلي، واهتم بنشرها والتعليق عليها، وأثر عنه رؤيا حدث عنها بقوله: "رأيت النبي صلي الله عليه وسلم في المنام وقد عانقه أبو محمد بن حزم المحدث فغاب الواحد في الأخر فلم نر إلا واحداً، وهو رسول الله علية الصلاة والسلام فهذه غاية الوصلة[113]، وهذه الرؤيا تشير إلي أن المعتنق لفكر ابن حزم معتنقاً لفكر النبي صلي الله عليه وسلم. بيد أن ظاهرية ابن العربي لم تكن كظاهرية ابن حزم فالأول قصرها علي العبادات وسلك في الاعتقادات مسلك المتصوفة أصحاب الباطن، والثاني طبق ظاهريته علي العبادات والاعتقادات في آن واحد، وهذا شأن غريب من ظاهري يعد رأس أهل الباطن من الصوفية[114].

ومن الظاهرية في عهد الموحدين أحمد بن الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي قاضي القضاة بدولتهم وصاحب كتاب الرد علي النحاة، والمشرق في النحو، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وقد صنفهم لتأصيل مذهب جديد في النحو يعارض فيه النحو المشرقي الغارق في التأويل بناء علي منهج ظاهري يقوم علي إلغاء القياس والتعليل وإلغاء نظريات وعلل كثيرة في النحو[115]، وبعد الكريم بن عبد الملك بن عبد الله البجائي (من أهل القرن السابع الهجري) كان معروفاً عند خلفاء بني عبد المؤمن، وإليه كان مرجع الفتيا وعلي قوله العمل[116].

ثامناً: معاقبة حكامها بالحبس لمن يتعرض بالنقد الهدام لابن حزم ومذهبه، ومن يدعو إلي التقليد وكتب الفروع وذلك مثل ما حدث لمحمد بن سعيد بن أحمد الأنصاري المعروف بابن زرقون بسبب تعصبه للمذهب المالكي وانتقاده لابن حزم انتقاصاً لقدره وليس تقويماً في كتابه (المعلي في الرد علي المحلي والمجلي لابن حزم)، وتدريسه لكتب الفروع وقد نهي عنها المنصور[117]، والقاضي أبو بكر بن العربي المالكي الذي انتقد ابن حزم في رسالة له أسماها (الغرة) انتقد فيها كتاب (الدرة في الاعتقاد) لابن حزم[118]، وأبو بكر الجياني (ت 596هـ/ 1199م) الذي سجنه المنصور بسبب دعوته للتقليد[119] وأبو بكر محمد بن علي بن خلف التجيبي الإشبيلي (ت 596هـ/ 1199م) الذي وشي به للمنصور أيام ألزم الناس بالأثر والظاهر فسجن مع ابن زرقون وعرض للقتل لكنه خلص من النكبة فلزم داره حتى مات[120].

وكانت لهذه السياسة آثار بعيدة في زيادة الظاهريين والمهتمين بالفكر الحزمي وهو ما يقرره ابن العربي المالكي الذي وصف كثرة الظاهرية في صدر دولة الموحدين بقوله "وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب"[121] وأكد ذلك كل من عقيل بن عطية القضاعي، والمراكشي صاحب (المعجب) حيث يقول القضاعي عن الطائفة الكبيرة التي اتبعت ابن حزم في عصر الموحدين: "تعظمه تعظيماً مفرطاً بحيث تقلده في جميع أقواله، ولا تري مخالفته في شيء من مذهبه وإذا ظهر لها في كلامه الخطأ البين والوهم الصراح لم تقبله، وأحالت بالوهم والخطأ علي من يتعاطى الرد عليه أو علي نفسها بالعجز عن الانتصار لذلك القول المردود"[122]، ويقول المراكشي في حدود سنة 621هـ / 1224م في ختام ترجمته لابن حزم:"وإنما أوردت هذه النبذة من أخبار هذا الرجل، وإن كانت قاطعة للنسق مزيجة عن بعض الغرض لأنه أشهر علماء الأندلس اليوم وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء، وعلي ألسنة العلماء وذلك لمخالفته مذهب مالك بالمغرب، واستبداده بعلم الظاهر، ولم يشتهر به قبله عندنا أحد فيما علمت، وقد كثر مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم)[123]، ومن كلام المراكشي يتضح أن المذهب الظاهري ظل مذهباً رسمياً للدولة الموحدية حتى سقوطها، إذ إن كلامه كان بعد وفاة المنصور الموحدي بأكثر من ربع قرن، وفي ذلك رد علي من ادعى أن الدولة تبنت المذهب الظاهري في عهد المنصور فقط ثم سرعان ما زال المذهب بزواله[124].

تاسعاً: أن مشايخ الموحدين قدموا المنصور بن يوسف للخلافة، رغم معرفتهم أنه ظاهري، وكان مشهوراً بظاهريته أيام كونه وزيراً في عهد أبيه[125]، ولو كان لهؤلاء المشايخ نهجاً مذهبياً غير المذهب الظاهري لما قدموا المنصور، ولعارضوا من قدمه أصلاً، كما كان الحال في عهد المرابطين المالكية الذين اعتبروا أن مذهب الظاهرية بدعة، ورفضوا تولية أي ظاهري منصب من المناصب الهامة في الدولة[126]، كما أن محمد الناصر بن المنصور استوزر أخاه إبراهيم بن المنصور الذي كان يذهب مذهب أبيه في الظاهرية على حد قول المراكشي، وقد ظل إبراهيم في الوزارة حتى عام 605هـ/ 1208م ثم ولاه الناصر علي

إشبيلية[127]، وهذا الذي فعله الناصر يؤكد خطأ ما ذهب إليه البعض من أن الدولة كانت ظاهرية فقط في عهد المنصور، ويبطله أيضاً قول صاحب بيوتات فاس بان الناصر كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن دولة الموحدين كلها من بدايتها إلي نهايتها كانت دولة ظاهرية كما أسلفنا[128]، ولو كانت الدولة غير ظاهرية لما سكت شيوخ الموحدين عن هذا التمكين للظاهرية ورجالها.

أضف إلى ذلك حرص حكام الموحدين للدفاع عن ابن حزم والمذهب الظاهري وتشجيع علماء الظاهرية للرد علي منتقدي ابن حزم والمذهب الظاهري مثل أحمد بن محمد بن حزم المذحجي الذي صنف كتابا أسماه (الزوابغ والدوامغ) انتقد فيه أبا بكر بن العربي المالكي في كتابه الذي رد فيه علي ابن حزم والموسوم باسم (الدواهي والنواهي في الرد علي ابن حزم)، وقد أتي أحمد بن محمد بن حزم علي كل شبهة روج لها ابن العربي، وأبطل كل مقولة رددها في كتابه هذا[129]، هذا فضلاً عن حرصهم علي العناية والاهتمام البالغ بفقهاء الظاهرية مثل الحافظ إبراهيم بن خلف السنهوري الدمشقي (ت 620 هـ/ 1223م) الذي دخل الأندلس والمغرب فالتف حوله جماعة من الظاهرية درسوا علي يديه ورووا عنه مثل ابن حوط الله الظاهري، وابنه محمد، وأبو العباس النباتي الظاهري، وابن القطان الفاسي المالكي صاحب النزعة الظاهرية، وولد ابن القطان، وليس أدل علي عناية الموحدين بالسنهوري أنه لما وقع في أسر النصارى خلصه محمد الناصر بن المنصور وأحسن إليه، أضف إلي ذلك حرص حكام وولاة الموحدين علي تقريب علماء الظاهرية وأئمتها منهم مثل المنتصر بالله حاكم بجاية الذي استحسن جهود ابن سيد الناس اليعمري الظاهري (ت 659هـ/1260م) وآثاره للتمكين للمذهب الظاهري ببجاية فقرب منزله وأجزل عطيته وجائزته، وكان من أخص الحاضرين بمجلسه[130].

عاشراً: أن المعاصرين للأحداث من المؤرخين والفقهاء ومن جاء بعدهم أقروا بأن الدولة الموحدية كانت دولة ظاهرية تحتكم للفقه الظاهري، وقد أسلفنا قول القضاعي المالكي، وقول المراكشي عن ابن حزم وكثرة أتباعه في عهد الموحدين، وكثرة ذكره علي ألسنة العلماء والحكام مما هو غني عن إعادته.

وللمراكشي شهادة أخري توضح ظاهرية الدولة الموحدية قال فيها عن المنصور الموحدي: "وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله والقرآن... وتقدم إلي الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد علي ذلك بالعقوبة الشديدة... وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس علي الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا . يعني المنصور[131]، فهذه شهادة مؤرخ معاصر للأحداث يؤكد علي أن هدف كل من عبد المؤمن وابنه يوسف وحفيده المنصور هو حمل الناس علي المذهب الظاهري، ويؤكد ذلك شهادة ابن زرقون المالكي التي أسلفنا ذكرها بأن عبد المؤمن بن علي كان هدفه من المناظرات بين الظاهرية والمالكية حمل الناس علي الظاهر؛ وشهادة ابن حمويه السرخسي الدمشقي (ت 642هـ/ 1244م)

الذي رحل إلي المغرب وأقام بمراكش عند المنصور الموحدي وأخبر بأن الفقهاء كانوا ينسبون المنصور إلي مذهب الظاهر[132].

وهذا صاحب بيوتات فاس المتوفى في العصر المريني يقول "إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل علي محض الظاهرية... وجروا علي ذلك السنن بطول أيامهم"[133]، وقد وافقه على ذلك صاحب كتاب الإعلام[134]، وفي موضع آخر نري صاحب بيوتات فاس يؤكد علي ظاهرية الدولة الموحدية من بدايتها إلي نهايتها في الحكم والقضاء وخلافه بقوله "ولما ولي يعقوب المريني المذكور وطلب منه أهل المغرب الرجوع في القضاء إلى مذهب مالك عن طيب أنفسهم، أمر قضاة المغرب بذلك وترك مذهب الظاهرية"[135]، وهذا النص واضح وجلي علي استمرار ظاهرية الدولة حتى عصر يعقوب المريني الذي حكم من سنة 656هـ/ 1258م حتى سنة 685هـ/ 1286م.

وممن أكد على ظاهرية المنصور والدولة الموحدية ابن جزي الغرناطي (ت 741هـ/ 1340م) حيث قال "المنصور أبو يوسف يعقوب، كان عالما محدثا ألف كتاب الترغيب في الصلاة، وحمل الناس علي الظاهرية، وأحرق كتب المالكية[136]، والحافظ الذهبي (ت 748هـ/ 1347م) الذي قال عن المنصور "ألزم الناس بأخذ الفقه من الكتاب والسنن علي طريقة أهل الظاهر، فنشا الطلبة علي هذا بالمغرب بعد سنة ثمانين وخمسمائة[137] والشاطبي المالكي (ت790هـ / 1388م) الذي قال عن مذهب ابن تومرت "وكان مذهبه البدعة الظاهرية"[138] وفي موضع آخر ينسب الموحدين للظاهرية المحضة بقوله "فمزقوا كتب المالكية وسموها كتب الرأي، ونكلوا بجملة من الفضلاء بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك، وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة... وثبتت زمانا طويلا، ثم ذهب منها جملة، وبقيت أخري منها إلي اليوم"[139]. وذهب النباهي المالقي الأندلسي إلي ظاهرية المنصور الموحدي ودولته أيضا[140]، وكذلك وصف ابن فرحون المالكي (ت 799هـ / 1396م) دولة بني عبد المؤمن بالظاهرية كما سبق[141]، وقد سبق ذكر كلام البرزالي عن ظاهرية الموحدين، وكذا وصف الونشريسي ( 914هـ / 1508م) ابن تومرت بالظاهري فقال "ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت"[142]، وذهب ابن العماد الحنبلي إلي ظاهرية الموحدين[143]، ومثله ابن رأس العسكري (ت 1238هـ/ 1822م)، والشيخ عليش المالكي (ت 1299هـ/ 1882م) كما سبق، وابن خضراء السلاوي[144].

وقد ذهب إلي هذا الرأي . ظاهرية ابن تومرت والموحدين . جماعة من الباحثين المحدثين منهم الأسباني آنخل جونثالث بالنثيا[145]، ومحمد المنوني المغربي[146]، ومحمد عبد الله عنان[147]، والحجوي الثعالبي الفاسي[148]، وعبد الحفيظ الفاسي، ومحمد زاهد الكوثري، وسعيد الأفغاني، وسعيد أعراب، والدكتور إحسان عباس، والدكتور شوقي ضيف، وفؤاد سزكين، وبطرس البستاني، والدكتور عباس الجراوي، وأحمد أمين[149]، ومراجع عقيلة الغناي[150]، والإمام محمد أبو زهرة[151]، وابن عقيل

الظاهري[152]، والدكتور زكريا إبراهيم[153]، والدكتور فاروق عبد المعطي[154]، والدكتور محمد إبراهيم الفيومي[155]، والدكتور حسان محمد حسان[156]، والعلامة محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني الظاهري، والدكتور توفيق الغلبزوري[157]، والباحث النابه في تراث ابن حزم سمير قدوري[158]، وغيرهم كثير مما لم نقف عليهم، ولا شك أن العرض السابق يوضح خطأ بعض الباحثين فيما ذهب إليه من عدم تأثر الموحدين بالفقه الظاهري الحزمي[159].

أكتفي بهذا القدر وأعدكم بأن آتيكم بما هو أجلي وأوضح مما طرحته عليكم، خاصة وأنا بصدد نشر أطروحة الدكتوراه، فضلا عن إعداد كتاب عن المذهب الظاهري تحت مسمي "دراسات في المذهب الظاهري" ضمنته فصلا عن ظاهرية الموحدين.

## دوافع اختيار الموحدين للمذهب الظاهري مذهباً رسمياً

اتخذ حكام الموحدين من المذهب الظاهري مذهباً رسمياً لهم خاصة في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور الذي عمم العمل بالمذهب في الفتيا والقضاء وغيرهما بالمغرب والأندلس، ويرجع ذلك إلي أسباب عدة منها:

أولاً: أن الفتاوى الشرعية التي تصدر عن فقهاء الأندلس لا تعتمد علي القرآن والسنة مباشرة، وإنما علي مذهب مالك، حتى أن المصدر الإلهي قد تنوسي تماماً[160].

ثانياً: الإعجاب الذي كان يكنه المهدي محمد بن تومرت مؤسس الدولة. لابن حزم وتأثره به في عدة مسائل تعتبر قوام مذهبه الديني، مثل قوله بأن الشريعة لا تثبت بالعقل، وانحصار أصولها في القرآن والسنة وغيرها[161] وتابعه في ذلك كل من عبد المؤمن بن علي، ويوسف ابنه، وحفيده المنصور بل وباقي الحكام[162].

ثالثاً: الخلافات في كتب الفروع حول المسألة الواحدة، والتي أدت إلي ضياع الحق وإجهاد الناس، خاصة المقلدين في التعرف علي أوجه الصواب من دينهم؛ مما كان له أثر كبير في تمسك هذه الدولة بالمذهب الظاهري.

رابعاً: انتشار مذهب المجسمة الذي يفسر الآيات القرآنية التي بها تشبيه الذات الإلهية تفسيراً حرفياً[163].

خامساً: عواطف المالكية الجياشة علي انقراض الدول المرابطية صاحبة الانتصار الأكبر علي النصارى في معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م، والتي ضمنت بقاء المسلمين بالأندلس نحو أربعة قرون تالية، وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت مؤسس الدولة الموحدية إلي تغيير المذهب المالكي التي اعتنقته الدولة المرابطية إلي المذهب الظاهري أكثر المذاهب معارضة له[164].

سادساً: أن ابن تومرت لم ينس ما تعرض له في مراكش علي يد فقهاء المالكية في عهد علي بن يوسف، ووشايتهم به لديه حتى أمر بقتله، لولا خروجه إلي تينملل، كان هذا في الوقت الذي لقي فيه ابن تومرت تأييد جماعة من الظاهرية وافقوه علي دعوته، خاصة ما كان من فقهاء فاس كما سبق، فضلا عن أن ابن تومرت أخد علي عاتقه نشر التوحيد الكلامي القائم علي التأويل، وهو ما وجد معارضة شديدة من فقهاء المالكية، في حين كان ابن حزم وهو أحد أقطاب الظاهرية ومجدد المذهب، يدعو إلي التوحيد الكلامي، وله أقوال حول الآيات المتشابهة بسطها في كتابه الفصل[165]، بل له كتاب مفصل في علم الكلام أسماه (علم الكلام علي مذهب أهل السنة والجماعة)، الأمر الذي دفع ابن تومرت إلى تبني المذهب الظاهري تأييدا لجهوده في نشر علم الكلام، أضف إلى ذلك أن ابن تومرت تلقي أصول المذهب الظاهري في قرطبة. كما درس المذهب علي يد الطرطوشي أحد المهتمين بالفقه الظاهري وكتب ابن حزم [166]، فوجد في المذهب أمورا تتوافق مع عقليته وتفكيره مثل الثورة علي الحاكم الجائر، ورفض القياس والظن في الأحكام فاعتمده في الفقه وفي بعض أمور العقيدة، وآخر هذه الأسباب تربية المنصور بن يوسف تربية ظاهرية، حتى إنه نشأ فوجد أباه قد قلد ظاهريا القضاء وهو أحمد بن مضاء، ثم جعله قاضي قضاة [167]، فضلا عن إبداء يوسف وأبيه عبد المؤمن إعجابهما بالذهب الظاهري ورغبتهما في نشره والقضاء علي كتب الفروع، الأمر الذي دفع المنصور إلي هذا المذهب دفعا، ولذا فلا غرو أن يقول عن مجدد المذهب ابن حزم قولته الشهيرة لما مر علي قبره:"عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم" ثم قال: "حقا كل العلماء عيال علي ابن حزم"[168] .

# هوامش البحث

1) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1402هـ / 1982م، ص 44، وداود بن علي الظاهري ولد سنة 201هـ / 816م، وكان يحضر مجلسه أكثر من أربعمائة فقيه يلبسون الطيلسان، توفي سنة 270هـ / 883م أنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 63/11.

2) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت)، ص 531.

3) عباس محمود العقاد، التفكير ضرورة إسلامية، نهضة مصر، 1998م، ص 108.

4) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، 1 / 378، 379. وعن عبد الله بن قاسم أنظر نفس المصدر 378/1، 379.

5) عبد الله بن الحسن النباهي، تاريخ قضاء الأندلس، نشر ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، 1948م، ص74، 75؛ وانظر De Miguel Asin Placios, Aben Hazam Cordoba, Madrid, 1927, T.1,p.132-134.، ومنذر بن سعيد هو قاضي القضاة في عهد كل من عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر، ولد سنة 265هـ / 878م، وتوفي سنة 355هـ / 965م لمزيد من التفاصيل. أنظر: النباهي، مصدر سابق، ص 75، 74.

6) ابن بشكوال، الصلة، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة – بيروت، ط11، 1410 هـ / 1989، 291/1، 674/2، 866/3، 891، 937؛ وانظر الضبي، بغية الملتمس، ص 305.

7) عبد الباقي السيد، ابن حزم الظاهري وأثره في المجتمع الأندلسي، رسالة ماجستير، آداب عين شمس، 2004م، ص 74 -80.

8) ابن حزم، النبذة الكافية في أصول أحكام الدين، تحقيق محمد سعيد البدري، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة – بيروت، ط1، 1412هـ /1991م، ص 47 – 49.

9) انظر: جامع بيان العلم، دار الكتب الإسلامية، ط 1402، 2 هـ / 1982م ص 533-535.

10) ابن وضاح حفيد لأحد موالي عبد الرحمن الداخل ولد سنة 202 هـ / 817م رحل للمشرق وسمع من شيوخ الحديث ثم عاد إلي الأندلس لبث ما حصله من أحاديث توفي سنة 272هـ / 900م عنه أنظر ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، 171/1، وقاسم بن اصبغ أحد المحدثين بالأندلس من كتبه مصنف في الحديث، وكتاب المجتبي في الفقه، وكتاب أحكام القرآن، توفي سنة

340هـ / 951م أنظر ابن حزم، رسالة في فضل الأندلس ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 179/1983.

11) النباهي، تاريخ قضاء الأندلس، ص 74، 75 ؛ وانظر Miguel Asin Placios, Aben Hazam De Cordoba,Madrid, 1927, T.1, p.132-134

12) أنظر: رسالتان لابن حزم أجاب فيهما عن رسالتين؛ ص 115، 116؛ وانظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1955م، ص 215.

13) انظر: رسائل ابن حزم، 3 / 73 – 128.

14) نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناقوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط 11، 1419هـ / 1998م، 199/18. وابن العريف هو أحمد بن محمد من قبيلة صنهاجة ولد بالمرية سنة 481هـ / 1088م وكان أحد أقطاب الصوفية في الأندلس. انظر: الضبي، بغية الملتمس، دار الكتاب العربي، 1967م، ص 166.

15) انظر: رسالة في الرد علي الهاتف، ص 126. وعن محمد بن سعيد الميورقي انظر: ابن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة بيروت، ط1، 1410هـ/ 1989م، رقم 443. وابن البارية لم نعثر له علي ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر.

16) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الغد العربي، القاهرة، ط1، 1996م، 444/11، 446؛ سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناقووط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413 هـ 82/18، 81 ومكي بن أبي طالب أحد علماء التفسير والقراءات بالأندلس ولد بالقيروان سنة 355هـ / 965م ومن أشهر كتبه في التفسير الهداية إلي بلوغ النهاية وإعراب القرآن، وأبو عمرو الداني هو شيخ مدرسة القراءات بالأندلس وله في علم القراءات عدة مؤلفات منها كتاب التيسير لمزيد من التفاصيل عنهما، أنظر: المقري، نفخ الطيب، 335/2 – 4، 171/337.

17) من أشهر مناظرات ابن حزم ما وقع بينه وبين أبي الوليد الباجي حول أصول المذهب المالكي، وما وقع بينه وبين الليث بن حرفش العبدري في مجلس القاضي عبد الرحمن بن بشر وفي حضرة العديد من فقهاء المالكية، وكان موضوع التناظر يدور حول (القول بكتمان الإمام مالك للحديث الصحيح والناسخ ولم يظهرهما حتى مات)، ومن ذلك ما وقع بينه وبين كبير أصحاب القياس –لم يذكر اسمه – حول حجية القياس في مجلس حافل بالمالكية. عن ذلك بالتفصيل أنظر: ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، بالتفصيل أنظر: ابن حزم،

الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، ط 1413، 2 هـ/ 1992م، 1 / 242، 2 / 389، 390، عبد الباقي السيد، ابن حزم، ص 74 – 78.

18) أنظر: النبذة الكافية في أصول أحكام الدين، تحقيق محمد سعيد البدري، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة – بيروت، ط 1412، 1 هـ / 1991م، ص 71 – 86، 82-90؛ المحلي بالآثار شرح المجلي بالاختصار، تحقيق، عبد الغفار سليمان، دار الكتب العلمية، بيروت 1402 هـ / 1988م؛ 78/1 -87.

19) انظر: رسالتان له أجاب فيهما عن رسالتين، رسائل، 111/3، 88

20) نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، 18 / 203، 202.

21) انظر المحلي، 569/7، 568؛ وانظر: إحسان عباس، رسائل ابن حزم، 2 /181 هامش (1)

22) نقلاً عن الكناني، مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه، مجلة الثقافة المغربية، شوال – ذو القعدة 1389هـ، يناير – فبراير 1970م، ص 95، 94، وابن سهل هو أحد فقهاء الأندلس المتعصبين للمذهب المالكي تولى القضاء وله عدة مصنفات أشهرها الأحكام الكبرى. انظر: النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 96 – 97.

23) انظر الحميدي، جذوة المقتبس، 2 / 489 – 491؛ ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1399هـ / 1979م، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1398هـ / 1978م، مجلد1 القسم1 ص 167؛ الفتح بن خاقان، مطمع الأنفسي، تحقيق محمد علي شوابكه، دار عمار مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ/1983م، ص 280، 279، الذهبي، سير أعلام، 201/18، 187، 184؛ السيوطي طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبه، القاهرة، ط1393، 1هـ/1973م، ص 436؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، 3 /299.

24) الذهبي، سير، 184/18.

25) نقلا عن الذهبي، سير، 193/18، 187.

26) ابن العريف، مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، تحقيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، ص 91، 93.

27) عبد الباقي السيد، ابن حزم، ص 211.

28) ابن حزم، الفصل، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1416، 1هـ / 1996م، 376/1-393، 26/2، 25، 34 – 47، 168-186، 366-369.

29) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1،1368هـ/1949م، ص151.

30) كان الميورقي فقيها ظاهرياً محدثاً عارفا بالحديث وعلله وأسماء الرجال، توفي سنة 537هـ. انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، 1395هـ / 1975م، 190/3، 191.

31) حسين مؤنس، نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلي الموحدين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1420هـ / 2000م، ص 20.

32) نقلاً عن الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والمغرب، تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ /1981م، 341/2 – 344.

33) نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، 189/18؛ وانظر: عصمت هانم عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية عصر المرابطين وبداية عهد الموحدين، رسالة دكتوراة، آداب عين شمس، 1406هـ / 1986م، ص36.

34) كان محمد بن عبد الرحمن بن عوف (ت 434هـ / 1042م) فقيها مالكيا بميورقة، وله مكانة مرموقة، فلما قدم ابن حزم ميورقة قلت مكانته ونظرائه من المالكية بمساعدة أحمد بن رشيق حاكم ميورقة. أنظر عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م، ص 505.

35) نفسه، ص 507، 468، 514، ص 507. ومن القضايا الخلافية بين المالكية والظاهرية التي تم الجدل والمناظرة فيها مسألة مس المصحف للجنب فقد ذهب المالكية إلي عدم جواز مس الجنب له، في حين أجاز الظاهرية ذلك، وفيمن حرم علي نفسه شيئاً من المباحات، قال المالكية لا يلزمه من ذلك شيء ما عدا الزوجة، وقال الظاهرية لا يلزمه شيء من ذلك، وفيمن أعسر ولم يستطع النفقة علي زوجته قال المالكية يفرق بينهما، وقال أهل الظاهر لا يفرق بينهما، وفي شهادة العبد رفضها المالكية وأجازها الظاهرية، وفي حد العبد إذا قذف الحر فقال المالكية نصف حد الحر، وقال الظاهرية يحد حد الحر، إلي غير ذلك من المسائل أنظر: ابن رشد، بداية المجتهد، دار الفكر، بيروت، 310/1، 30، 347/2، 331، 39.

36) قال ابن تومرت لعلي بن يوسف (قد وجب عليك إحياء السنة وأماتة البدعة، وقد ظهرت بملكك المنكرات وفشت البدع، وقد أمرك الله بتغييرها وإحياء السنة بها ..) أنظر: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور 1419هـ / 1998م، ص 221.

37) نفسه، ص 223، 224، 222 ؛ وتينملل قرية قديمة وقلعة منيعة بالسوس، تقع علي بعد كيلومتر واحد من الطريق الذاهب من مراكش لردانة أنظر: نفس المصدر، ص 224، هامش 326.

38) رسائل موحدية، تحقيق أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ط1، 1416هـ / 1995م، 43/1.

39) نفسه، 44/1-47. وقد سمي المهدي أتباعه بالموحدين لاتباعهم في نظره عقيدة التوحيد الخالص، وستصبح كلمة التوحيد بعد ذلك ذات مدلول سياسي بمعني الخضوع لدولة الموحدين.

40) أنظر: رسائل موحدية، 48/1، 49، عبد الله علي علام، الدعوة الموحدية بالمغرب، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، ص202، 201.

41) ومن ذلك قوله ( فمعاذ الله أن نكفر مسلما كما قالوا أو نمنع من الصلاة علي أهل القبلة أو نسقط الحقوق أو العبادات بالتوبة أو نطرح أئمة الدين وعلماء الأمة، أو نرد المطلقة ثلاثا إلي زوجها من غير حق وزوج، أو نخرج عن إجماع المسلمين أو نخالف أئمة المسلمين وأمراءهم. فهذه جملة ما نسبوا إلينا ولم نقل منه حرفا واحدا ولكن خرقوا ما قلنا ودلسوا به علي الناس حتى أضلوا بتدليسهم كثيرا وقطعوهم عن ربهم وفتنوهم في دينهم) أنظر: عبد الله علي علام، الدعوة الموحدية، ص 203، 202.

42) صلاح السيد عبده رمضان، التربية الإسلامية بالمغرب الأقصى في عهد الموحدين، رسالة دكتوراه، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، 1415هـ / 1994م، ص 227، 228.

43) الكناني، مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه، ص 86.

44) عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1403هـ / 1983م، ص 105.

45) أفتي ابن حزم بأنه إن وقع شيء من الجور وإن قل فمن الواجب أن يكلم الإمام في ذلك ويمنع منه، فإن امتنع وراجع الحق وأذعن للقود من البشرة أو من الأعضاء، ولإقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه، فلا سبيل إلي خلعه وهو إمام كما كان لا يحل خلعه. فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات ولم يراجع وجب خلعه وإقامة غيره، ممن يقوم بالحق لقول الله تعالي (وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى ولا تَعَاوَنُوا عَلَى الإثْمِ والْعُدْوَانِ) [سورة المائدة آية 2]. أنظر: الفصل، 3 / 106.

46) أنظر: ديوان ابن حزم، تحقيق صبحي رشاد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 1410هـ/ 1990م، ص 63 المقطوعة الأولى الأبيات من 1 – 13.

47) أنظر: المحلي، 123/1 – 132 ،131، 129.
48) أنظر: رسالة في الإمامة، رسائل، 214/3، 213 ؛ الإحكام، 230/1.
49) ابن حزم، التقريب، رسائل، 98/4-101؛ رسالة في الرد علي الهاتف، رسائل، 122/3.
50) نقلا عن ابن سعيد، المغرب، 355/1.
51) نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، 199/18.
52) أنظر: المحلي، 43/7 – 62.
53) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 74، 75.
54) حسين مؤنس، شيوخ العصر، ص 70-72.
55) ابن غالب، قطعة من كتاب فرحة الأنفس، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معه المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ربيع أول 1375هـ / 1955م، مجلد 1 ج2 ص 310، 311.
56) نقلا عن الحميدي، جذوة المقتبس، 1 / 375.
57) ابن حزم، طوق الحمامة، تحقيق الطاهر مكي، دار الهلال، القاهرة، 1412هـ /1992م، ص 251.
58) ابن الآبار، الحلة، 1 / 203.
59) ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق أحمد فريد رفاعي، دار المأمون ومكتبة القراء والثقافة الأدبية، 237/12، دوزي، المسلمون في الأندلس، 213/2 – 215، وانظر الطاهر مكي، دراسات عن ابن حزم، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1993م، ص109.
60) ياقوت، معجم الأدباء، 237/12، محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره، ص 47.
61) ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص 5، 6.
62) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 18 / 196.
63) ابن الأبار، الحلة السيراء، 128/2؛ وانظر: عبد الباقي السيد، ابن حزم، ص 76، 78.
64) ابن حزم، طوق الحمامة، ص 111، 128.
65) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 330/3؛ وانظر: ياقوت، معجم الأدباء، 240/12. خرج ابن حزم من وسط أسرة عرفت الإسلام منذ جده الأعلى يزيد بن أبي سفيان، وكان خلف أول من دخل الأندلس من أسرته في صحبة الأمير عبد الرحمن الداخل، وكان مقامه في لبلة، وقد بدأت هذه الأسرة تحتل مكانها الرفيع كواحدة من كرائم العائلات بالأندلس في عهد الحكم المستنصر، ونجحت في امتلاك قرية بأسرها هي منت ليشم. أنظر: عبد الباقي السيد، ابن حزم، ص 46.
66) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 329/3.
67) ابن الأبار، الحلة السيراء، 34/2، 70، 71.

68) بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 215.

69) الضبي، بغية الملتمس، ص 81.

70) ابن بشكوال، الصلة، 340/2، 674.

71) نفسه، 866/3، 937.

72) هناك كتب كثيرة صدرت عن ابن تومرت من أفضلها ما كبته الدكتور عبد المجيد النجار كتب كتابين أحدهما عن فكره والآخر عن تجربته الإصلاحية، وكتب عنه عبد الله علام عند حديثه عن عبد المؤمن بن علي، وكتب عنه البيدق تلميذ ابن تومرت وإن كان قد اشتط في أمور، وكتب عنه ابن أبي زرع في روض القرطاس، وكتب عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء وفي تاريخه، وغير ذلك كثير.

73) من الأمور التي روجت ضد المهدي وكان من جملة من روجها واحد من أساتذتي المتخصصين في المغربيات إذا قال عنه أن قوام مذهبه العقيدة الشيعية وهذا باطل، ومن طالع كتاب ابن تومرت أعز ما يطلب علم أن الرجل ليس له من التأثير الشيعي إلا قول العصمة، وقوام نظرية الشيعة في الإمامة هدمها ابن تومرت لما اعترف بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن بن علي، وقال مدة الخلافة بعد النبي ثلاثين عاما فهذا ضرب لصميم العقيدة الشيعية، وليت من يروج الأباطيل يطلع علي كلام الرجل أولاً.

74) أنظر: العبر، 466/11.

75) لمزيد من التفاصيل عن ذلك أنظر: عبد الباقي السيد عبد الهادي، الظاهرية والمالكية وأثرهما في المغرب والأندلس في عهد الموحدين، أطروحة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب جامعة عين شمس، ص 191 وما بعدها.

76) توفي رحمه الله عن عمر يناهز السبعين تقريباً ... يوم السبت 26 شوال 1432هـ / 24 سبتمبر 2011م طاويا صفحة أمضاها في جهاد متصل في رحاب العلم ... لقد كان هذا الرجل رحمه الله آية من آيات الله في العلم وفي التحريض عليه والبحث عنه ... ولقد منحني الله من القرب منه والصلة به ما لم يمنحه لغيري إلا ما رحم ربي ... فلقد لازمته رحمه الله قرابة الأربعة عشر عاما ... درست علي يديه في السنة التمهيدية للماجستير ... واشرف علي في الماجستير وصمم أن يكون الموضوع عن ابن حزم لأجل تصميمي .... ثم اشرف علي في الدكتوراه وصمم أيضا أن يكون الموضوع عن الظاهرية والمالكية لأجل تصميمي .... ولقد كان محرضا لي للمضي قدما في طريق العلم بكل صنوفه وأشكاله ... ولقد جري لي معه من المواقف ما يعجز القلم واللسان عن ذكرها في موقف كموقفي هذا ... فالرجل كان والدا لي رحمه الله قبل أن يكون أستاذاً ... وكنت إذا ما زرته في بيته وأردت أن اكتب شيئاً أجلسني علي مكتبه الذي كان يعتز

به اعتزازا منقطع النظير لأنه كان لوالدته التي كان يحبها حبا شديدا الأستاذة الدكتورة سعاد متاهر رحمها الله ... أشهر أساتذة الآثار الإسلامية في مصر والعالم العربي وأول عميدة لكلية الآثار بالقاهرة .... لا أملك إلا أن أدعو له بالرحمة والمغفرة وأن ينور الله ضريحه ويفسح له في قبره وأن يرفع في العالمين ذكره ... وأدعو كل أحبابي بالدعاء له.

77) المقري، نفخ الطيب، 195/3.

78) الناصري، الاستقصا، 145/2، ابن أبي دينار، المؤنس، ص 117.

79) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 165، المراكشي، المعجب، ص 199.

80) المراكشي، المعجب، ص 231، 232، ابن سماك العاملي، الزهرات المنثورة في نكت الأخبار المأثورة، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، 1981م – 1982م، مجلد 21، ص 61، 62.

81) المراكشي، المعجب، 233، 234 .

82) اعتمد ابن حزم في فتواه علي قول الرسول ( إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما) أنظر: ابن حزم، المحلي، 66/1، 8/ 423، الفصل، 3/ 4، 5، والحديث رواه مسلم في كتاب الإمارة من صحيحه.

83) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 11/7، 12.

84) المنوني، حضارة الموحدين، ص 25، 26، 125، 21.

85) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 228.

86) ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الحديثية، نقلاً عن المنوني، حضارة الموحدين، ص 83.

87) أبو راس العسكري، الخير المغرب، نقلا عن المنوني، حضارة الموحدين، ص 83، هامش 8.

88) نقلا عن عليش، فتح العلي المالك في الفتوى علي مذهب مالك، دار الفكر، (د.ت)، 103/1، 102.

89) أنظر: المدونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد، دار صادر، بيروت، 91/1.

90) الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 669.

91) أنظر: المعجب، ص 231، 232.

92) المراكشي، المعجب، ص 232.

93) ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 227؛ وانظر: عزاوي، رسائل موحدية، 494/1، 495، 483، 424.

94) المراكشي، المعجب، ص 278 – 280.

95) ابن الأبار، التكملة، 2/ 885 ؛ وانظر: التباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 117؛ أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص 64.

96) الناصري، الاستقصا، 2/ 217.

97) توفيق الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 308، 309.

98) ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص19، وابن طاهر من أهل مدينة فاس كان متصوفا اتصل بالمنصور الموحدي سنة 587هـ / 1191م فحظي عنده، وكان عالما بأصول الدين وأصول الفقه، ومسائل الخلاف، ولي قضاء الجماعة للمنصور، ثم ولي قضاء الجماعة للناصر بعد أبيه ولم يزل كذلك حتى وفاته سنة 609هـ / 1212م أنظر: ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص 48.

99) حسين مؤنس، عقد بيعة بولاية العهد لأبي عبد الله المعروف بالخليفة الناصر الموحدي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ديسمبر 1950م، مجلد 12، ج2 ص 148، المنوني، حضارة الموحدين، ص 37، أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص 109، ديلاسي أوليري، الفكر العربي ومكانته في التاريخ، ترجمة تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1997م، ص 174، 172، سعد زغلول عبد الحميد، محمد بن تومرت وحركة التجديد في المغرب والأندلس، جامعة بيروت العربية، 1973م، ص 21، محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ج3 طور الانهيار، القسم الأول، ص 175، عادل يحيي عبد المنعم، العلم والتعليم في المغرب العربي من الفتح إلي نهاية دولة الموحدين، رسالة ماجستير، بنات عين شمس، 1422هـ / 2002م، ص 75.

100) ابن القطان، نظم الجمان، ص 4؛ عبد الله العروي، تاريخ المغرب، ترجمة ذوقان فرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 176؛ الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 623.

101) محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، ص 1 – 5، 11 – 18، 163 – 165، 258 – 266 ؛ وانظر: الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 636 – 660.

102) ابن تومرت، مصدر سابق، ص 313 – 376.

103) عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ص 362.

104) أنظر: شرح رقم الحلل، تحقيق عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمش، 1990م، ص 57.

105) أنظر: المعيار المغرب، 2 / 361.

106) إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور، الرباط، 1972م، ص 19؛ وانظر: المنوني، حضارة الموحدين، ص 37، 38 .

107) العباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1974م – 1977م، 396/8.

108) ابن أبي زرع، روض القرطاس، 255، الناصري، الاستقصا، 125/2، ابن العماد، شذرات الذهب، دار الفكر، 4 / 322.

109) المراكشي، المعجب، 231؛ وانظر: النوبري، نهاية الأرب، 24 / 338، 339؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 7/ 11، المقري، نفح الطيب، 3/ 114.

110) قال صاحب بيوتات فاس عن الناصر بن المنصور "كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن الفقهاء من المالكية أنكروا عليه ذلك وقالوا: الحق هو مذهب المدونة فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها أنظر: إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص 19؛ الغبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 458.

111) المراكشي، المعجب، ص 308 – 310 ؛ وانظر: بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 238.

112) النباهي، تاريخ قضاة الأندلس، ص 110. وجزيرة شقر تقع بين بالنسية وشاطبة، ومدينة جيان كوره تتصل أحوزها بأحواز كوره البيرة ومسافة ما بينها وبين قرطبة خمسون ميلا أنظر: ابن غالب، فرحة الأنفس، ص 284، 285.

113) المقري، نفح الطيب، 363/2؛ وانظر عبد الحليم عويس، ابن حزم، ص 350، 360. وعن ابن العربي أنظر: أسين بلاسيوس، ابن عربي حياته ومذهبه، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م، ص 5-99.

114) المقري، مصدر سابق، 2/ 363 ؛ وأنظر بالتثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 219.

115) أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص 59؛ وانظر: أحمد أمين، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1962م، 96/3، 95 ؛ خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م، ص 319.

116) توفيق الغبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 303.

117) ابن الأبار، التكملة، 2 / 616 ؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 22/ 311.

118) ابن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1405 هـ / 1412م، ص 21 ؛ وانظر: المقري، نفح الطيب، 2 / 31، 25.

119) المقري، نفح الطيب، 57/2، 58 ؛ وانظر: محمد الرشيد ملين، عصر المنصور الموحدي، ص254.

120) الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 711.

121) ابن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق عمار الطالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 336/2، 337.

122) نقلا عن الكناني، مؤلفات ابن حزم، ص 97.

123) انظر: المعجب، ص 49.

124) أحمد بكير، المدرسة الظاهرية، ص 64.

125) الناصري، الاستقصا، 198/2، 199.

126) الونشريسي، المعيار، 341/2.

127) المراكشي، المعجب، ص 255، 256.

128) إسماعيل بن الأحمر، بيوتات فاس الكبرى، ص 19.

129) المراكشي، النيل والتكملة، السفر الأول، القسم الأول، ص 408.

130) الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 297، 298، 363.

131) أنظر: المعجب، ص 231، 232.

132) نقلا عن المقري، نفح الطيب، 3 / 111.

133) ابن الأحمر، بيوتات فاس، ص 19.

134) العباس بن إبراهيم المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، 8 / 396.

135) أنظر: بيوتات فاس، ص 20، 21، ويعقوب هو ابن عبد الحق المريني ولد سنة 607هـ/ 1210م وتولي الحكم بعد وفاة أخيه أبي بكر سنة 656هـ/ 1258م، وهو الذي قطع مملكة بني عبد المؤمن ومحي آثارهم، وهو أول من تسمي بأمير المسلمين من ملوك بني مرين أنظر: ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص 85.

ومن عهد يعقوب المريني بدأ التقليد يعود ثانية، وانطفأت جذوة التجديد والاجتهاد، وجددت كل فروع المالكية ونسي العلماء الأصول ثانية حتى قال قائلهم وهو أحمد بن عمر المزكلدي بفاس "مانزل من

السماء حكم إلا وهو في المدونة" أنظر: ابن القاضي المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973م، 127/1.

136) أنظر: القوانين الفقهية، دار القلم، بيروت، ص 276.

137) أنظر: سير أعلام النبلاء، 22/ 311.

138) أنظر: الاعتصام، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1/ 256.

139) أنظر: الاعتصام 1/ 171.

140) أنظر: تاريخ قضاة الأندلس، ص 118.

141) أنظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، 2/ 260.

142) أنظر: المعيار المغرب، 2/ 361.

143) أنظر: شذرات الذهب، 96/5.

144) أنظر: الرد علي من يقبض في صلاة الفرض، مخطوط ضمن مجموع الخزانة العامة بالرباط رقم (1724د)، ورقة 60، 61.

145) أنظر: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 238.

146) أنظر: حضارة الموحدين، ص 37.

147) أنظر: عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية، ص 203.

148) أنظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار التراث، القاهرة، ط 1، 1396هـ، 172/2.

149) الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، ص 685، 686.

150) أنظر: قيام دولة الموحدين، ماجستير، آداب عين شمس، 1388هـ / 1968م، ص 214.

151) أنظر: ابن حزم حياته وعصره، ص 577 – 582.

152) أنظر: ابن حزم خلال ألف عام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1402هـ / 1982م، 82/2، 9.

153) أنظر: ابن حزم الأندلسي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ص 205.

154) أنظر: ابن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م. ص162

155) أنظر: تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، دار الجيل، بيروت، ط 1417، 1هـ/ 1997م، ص 212.

156) أنظر: ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص 98.

157) توفيق الغلبزوي، المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ص. ذ. 7.

158) أنظر: الردود علي ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات ابن حزم، مقال بمجلة الأحمدية، دبي، محرم 1424هـ / مارس 2003م، عدد 13، ص 319.

159) عبد الله علام، الدولة الموحدية، ص312.

160) المراكشي، المعجب، ص 278 – 280؛ وانظر، خوليان ريبيرا، التربية الإسلامية ترجمة الطاهر مكي، دار المعارف، القاهرة ط2، 1994م، ص 30، 31.

161) محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، نشر جولد زيهر، الجزائر، 1903م، ص 163-173؛ وانظر: Goldziher, le Liver le Mohammedi ibn Toumert Mahdies, Alger, 1903.p50-70

162) المراكشي، مصدر سابق، ص 279؛ وانظر، عبد الحليم عويس، ابن حزم الأندلس وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط2، 1409هـ/1988م، ص 250 – 254.

163) المراكشي، السابق، ص 279، 280؛ وانظر، أحمد رمضان، الخلافة في الحضارة الإسلامية، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1403هـ/ 1983م، ص 115،116.

164) أحمد بكير، المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب، دار قتيبة، بيروت . دمشق، ط1، 1411هـ / 1990م، ص 65،66.

165) ابن حزم، الفصل، 2/3-12، وانظر: احمد رمضان، الخلافة، ص 115، 116.

166) ابن القطان، نظم الجمان، تحقيق محمود علي مكي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، (د. ت)، ص4؛ وانظر: الكناني، مؤلفات ابن حزم، ص 86: الغلبزوري، المدرسة الظاهرية، دار ابن حزم، الرياض، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص 623.

167) المراكشي، الذيل والتكملة، تحقيق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984، القسم الأول، السفر الأول، ص 218 – 222.

168) المراكشي، المعجب، ص 232؛ وانظر: المقري، نفح الطي ب، 222/4.